بإجمالي بلغ 1.57 مليون دينار

تقرير: تراجع أرباح قطاع التكنولوجيا الكويتي 63.4 في المئة في الربع الأول

بلغ إجمالي أرباح قطاع التكنولوجيا الكويتي بنهاية الربع الأول من العام الجاري 1.57 مليون دينار تقريبا مقارنة بحوالي 4.29 ملايين دينار أرباح القطاع في الربع المماثل من 2012، بانخفاض في الأرباح تقدر نسبته بنحو 63.4 في المئة ، علما بأن القطاع يتضمن 4 شركات جميعها ذات سنة مالية منتظمة تبدأ في الأول من يناير من كل عام وتنتهي بنهاية ديسمبر من ذات العام.

وتعد أرباح «صافتك» الأكبر على الإطلاق داخل قطاع التكنولوجيا، حيث بلغت أرباح الشركة بنهاية الربع الأول من العام الجاري نحو 871 ألف دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 1.01 مليون دينار في الربع المماثل من العام الماضي، بانخفاض في الأرباح تقدر نسبته بأكثر من 14 في المئة .

على الجانب الآخر، تُعد أرباح «حيات كوم» الأقل بين شركات القطاع، حيث بلغت أرباحها بنهاية الربع الأول من العام الجاري نحو 15 ألف دينار مقارنة بحوالي 310 آلاف دينار خسائر للربع المماثل من العام الماضي، ما يعني تحول إيجابي في نتائج الشركة بارتفاعها خلال فترات المقارنة بحوالي 105 في المئة ، وهي أكبر نسبة نمو في النتائج داخل القطاع.

أما شركة «الأنظمة»، فكانت صاحبة أكبر نسبة تراجع بين شركات القطاع في الربع الأول من 2013، وذلك بعد أن سجلت تراجع في نتائجها الفصلية بحوالي 85.7 في المئة مُسجلة أرباحا بحوالي 487 الف دينار مقابل ارباح بنحو 3.4 ملايين دينار حققتها الشركة في الربع المماثل من العام الماضي.

وكانت «المستقبل» صاحبة السبق في الإعلان عن نتائجها الربع سنوية بين شركات القطاع، حيث أعلنت الشركة عن تلك النتائج في 8 مايو الماضي؛ علما بأن الشركة حققت أرباحا في الربع الأول من العام الحالي بحوالي 194 الف دينار مقابل أرباح بنحو 182 الف دينار في الربع المماثل من العام الماضي، بارتفاع بلغت نسبته 6.6 في المئة تقريباً.

بينما على الجانب الآخر، تُعد «صافتك» الأحدث في الإعلان عن نتائجها الفصلية للربع الأول على مستوى قطاع التكنولوجيا، وذلك بعد إعلانها عن تلك النتائج يوم 16 مايو الماضي.

وأظهرت نتائج القطاع في الربع الأول ارتفاع أرباح شركتان من الأربعة وهما «حيات كوم» و«المستقبل»، بينما تراجعت نتائج الشركتان الأخريتان وهما «الأنظمة» و«صافتك»

تجدر الإشارة إلى أن 160 شركة كويتية حققت أرباحا بنحو 485.34 مليون دينار في الربع الأول من العام الحالي، وذلك بالمقارنة بحوالي 431.29 مليون دينار أرباح الربع المماثل من العام الماضي، بارتفاع في الأرباح الفصلية تجاوزت نسبته الـ 12.5 في المئة .

وتوزعت نتائج الـ160 شركة على اثنى عشر قطاعا من أصل أربعة عشر يتضمنها السوق الرسمي الكويتي، علما بأن 93 شركة حققت نموا في نتائجها الفصلية، بينما تراجعت نتائج 66 شركة، واستقرت نتائج شركة واحدة.

ومنذ نهاية العام الماضي وحتى نهاية تعاملات اليوم، بلغت مكاسب القطاع 276.83 نقطة شكلت نموا نسبته 33.15 في المئة تقريبا، حيث كان مؤشر القطاع قد أنهى آخر جلساته في العام الماضي عند مستوى 835.12 نقطة، فيما كان إغلاقه اليوم عند مستوى 1111.95 نقطة.

وبمقارنة النمو الذي حققه مؤشر قطاع التكنولوجيا بالارتفاع الذي سجله المؤشر السعري للبورصة الكويتية خلال العام الجاري، سنجد أنه يقل بحوالي 2.5 في المئة ، حيث حقق السعري نموا هذا العام بنحو 35.65 في المئة بعد إقفاله اليوم عند مستوى 8049.57 نقطة لتبلغ مكاسبه في 2013 أكثر من 2115 نقطة، حيث كان إقفاله في نهاية العام الماضي عند مستوى 5934.28 نقطة.

تراجع معارض التكنولوجيا

«صافتك»..حققت أرباحاً هي الأكبر على الإطلاق

«حيات كوم»..الأقل بين شركات القطاع

مدة الصكوك 5 سنوات

تولي «إتش إس بي سي» قيادة الصكوك وتبلغ مدتها 5 سنوات

2.5 مليار ريال «صكوكاً إسلامية» تطرحها «مرافق» السعودية

أصدرت شركة مرافق الكهرباء والمياه بالجبيل وينبع في السعودية، وبنجاح كان متوقعا «صكوكها الأولية الإسلامية» بقيمة 2.5 مليار ريال «667 مليون دولار».

وتبلغ مدة الصكوك 5 سنوات، حيث تم طرحها بقيمتها الإسمية، إضافة إلى ربح متغير للمستثمرين في الصكوك، يتمثل في سعر الربح المتوقع المعروض بين البنوك السعودية على ودائع الريال السعودي لـ6 أشهر «سايبور» مضافا إليه السعر المتفق عليه.

وقامت الشركة بطرح الصكوك طرحا خاصا على المستثمرين ذوي الخبرة اشتمل على عدد من المؤسسات الحكومية والبنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار والشركات الاستثمارية، ولقيت صكوك الشركة إقبالا من مختلف شرائح المستثمرين السعوديين، حيث افتتح الاكتتاب في 20 مايو الماضي، وأغلق بعد يومين فقط.

وتعتزم شركة «مرافق» استخدام متحصلات الإصدار لأغراض عامة للشركة من ضمنها تمويل النفقات الرأسمالية، ويمثل هذا الإصدار المرحلة الأولى من استراتيجية التمويل المعتمدة لدى الشركة.

وتولي «إتش إس بي سي» العربية السعودية المرخصة من قبل السوق المالية قيادة طرح صكوك شركة مرافق والتي عينته الشركة ليكون وكيلا لحملة الصكوك ومسؤولا للدفع.

وأوضح الرئيس التنفيذي لشركة «مرافق» المهندس ثامر سعود الشرهان أن نجاح البدء في إصدار هذه الصكوك يمثل ثقة المستثمرين في نتائج الشركة ومتانة وضعها الائتماني وأهمية دورها في خدمة المدينتين الصناعيتين في الجبيل وينبع، كما أضاف أن هذا الإصدار يمثل مساهمة ولو جزئية في دعم وتطوير سوق السندات والديون في المملكة العربية السعودية.

البحرين: 601 مليون دولار عجز ميزانية 2012

مصرف البحرين المركزي

أظهرت بيانات أن العجز في ميزانية البحرين زاد لسبعة أمثاله في 2012 مسجلا 227 مليون دينار «601 مليون دولار» ولكنه يظل أقل كثيرا من المستهدف بفضل كبح زيادة النفقات ونمو الإيرادات.

ووفقا لحسابات لرويترز من واقع الأرقام الرسمية يقل العجز في 2012 كثيرا عن توقعات أولية عند 1.33 مليار دولار، ويعادل العجز اثنين في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا من 0.3 في المئة في 2011.

ونما الإنفاق الحكومي للدولة المصدرة للنفط ولكنها ليست عضوا في منظمة أوبك 14 في المئة إلى 3.26 مليار دينار لكنه جاء اقل من تقديرات في الموازنة عند 3.85 مليار.

ورفعت البحرين خطط الإنفاق الاصلية للعام الماضي نحو 19 في المئة في سبتمبر 2011 لتهدئة توترات اجتماعية.

ونمت الإيرادات 21 في المئة إلى 3.03 مليار دينار متجاوزة توقعات أولية عند 2.52 مليار ويرجع ذلك بصفة أساسية لزيادة إيرادات النفط والغاز.

واعتمدت البحرين على الانتاج من حقل أبو سعفة الذي تشترك فيه مع السعودية لتوفير نحو 67 في المئة من إيرادات ميزانية 2012 وبلغت إيرادات الحقل 2.02 مليار دينار بانخفاض نحو خمسة في المئة عن عام 2011.

كان صندوق النقد الدولي قال في مايو إن البحرين تحتاج لاصلاح ماليتها العامة على المدى المتوسط كي تستطيع تحمل أعباء الديون في المدى الطويل.

ويتوقع الصندوق أن يرتفع العجز إلى 8.36 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2018 مقابل توقعات لعجز 4.2 في المئة في العام الحالي.

وقال صندوق النقد الدولي إن سعر النفط الذي تحتاجه ميزانية البحرين لتحقيق التعادل بين الإيرادات والنفقات بلغ مستوى حرجا عند 115 دولارا للبرميل في 2012 مما يعرض البلد لمخاطر انخفاض مطرد في أسعار الخام.

«أبوظبي التجاري» يكمل سداد قرض حكومي

بنك أبوظبي التجاري

قال بنك أبوظبي التجاري في بيان أمس إنه سدد 2.62 مليار درهم هي المبلغ المتبقي من قرض حكومي بقيمة 6.6 مليارات درهم حصل عليه في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

وكان ثالث أكبر بنك في الإمارات من حيث القيمة السوقية سدد أربعة مليارات درهم من إجمالي القرض في مارس 2013.

وضخت وزارة المالية في الإمارات 70 مليار درهم «19 مليار دولار» في البنوك لدعم ميزانياتها إثر انهيار بنك ليمان براذرز في سبتمبر 2008 والذي أوقد شرارة أزمة مالية عالمية.

ويتوقع أن تعطي البنوك الأولوية هذا العام لسداد مبالغ الدعم - التي حصلت عليها والتي جرى تحويلها لسندات لدعم رأس المال في أواخر 2009 - إذ أن قيمة أدوات راس المال تتضاءل ويمكن للبنوك الحصول على تمويل أرخص من السوق.

وجمع بنك أبوظبي التجاري 300 مليون دولار من بيع سندات ثانوية في مايو.

الوليد بن طلال يولم على شرف الرئيس السابق للسيشل

أقام الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة خلال زيارة سموه للسيشل، مأدبة عشاء على شرف فخامة الرئيس السابق للسيشل السير جيمس مانشام ممثل رئيس السيشل الحالي.

وتناول الطرفان عددا من المواضيع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. وتطرق الطرفان خلال اللقاء إلى الفرص الاستثمارية المتاحة في البلاد واستثمارات سموه في القطاع الفندقي خاصة إدارة فنادق الفورسيزنز. وقد جاءت زيارة الرئيس السابق للأمير الوليد تمثيلا لفخامة الرئيس الحالي الأستاذ جيمس مايكل.

وخلال رحلة سموه إلى السيشل افتتح الامير الوليد منتجع وفندق رافلز في الجزء الشمالي لجزيرة براسلين والتي تعتبر ثاني أكبر جزيرة في سيشل والذي تملكه شركة المملكة القابضة بنسبة 100 في المئة .

وزير الكهرباء المصري: مشروعات مع القطاع الخاص بأكثر من 50 مليار جنيه في 5 سنوات

الرياض - «رويترز»: قال وزير الكهرباء المصري إن وزارته ستعتمد على القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات باستثمارات تتجاوز 50 مليار جنيه «7.16 مليارات دولار» من شأنها أن توفر نحو 13 الف ميغاوات على مدى السنوات الخمس المقبلة.

وقال الوزير أحمد مصطفى إمام في مقابلة مع رويترز في العاصمة السعودية إن الوزارة ستطرح على المستثمرين محطتين سعة الواحدة نحو 5500 ميغاوات على المستثمرين خلال الشهر الجاري بعدما طرحت محطة في اواخر مايو وإن استثمارات تلك المحطات ستبلغ 7.5 مليارات دولار.

وزار إمام السعودية ممثلا عن الحكومة المصرية لتوقيع مذكرة تفاهم للربط الكهربائي مع السعودية في أولى الخطوات نحو تنفيذ مشروع تقدر تكلفته بستة مليارات ريال «1.6 مليار دولار» لتبادل الطاقة بين البلدين.

وستبلغ سعة خط الربط الكهربائي بين البلدين ثلاثة آلاف ميغاوات وسيستغرق المشروع 24-30 شهرا حتى اكتماله. وقال إمام «بلغت استثمارات الوزارة 43 مليار جنيه خلال ثلاث سنوات...في السنوات المقبلة سنعتمد على القطاع الخاص. نطرح حاليا ثلاث محطات كبرى طاقة كل واحدة منها نحو 5500 ميغاوات.. لن نستثمر ولكن سنشتري منهم الطاقة ونبيعها». «طرحنا محطة في 22 مايو وسنطرح محطتين خلال الشهر الجاري ستبلغ قيمة تلك الاستثمارات نحو 7.5 مليارات دولار».

ويعاني أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان أزمة كهرباء وتشهد بعض المناطق انقطاعات متكررة خلال أشهر الصيف مع بلوغ الطلب ذروته.

وقال إمام «خلال السنوات الخمس المقبلة ستكون هناك مشروعات بطاقة تبلغ نحو 12 - 13 الف ميغاوات غير مشروعات الرياح والطاقة الشمسية باستثمارات رهيبة تفوق 50 مليار جنيه».

وحول أزمة الكهرباء قال إمام إن الوزارة تواجه مشاكل في ربط ثلاث عدد من المحطات بالشبكة الوطنية كان من المقرر أن تدخل الخدمة هذا العام لتخفيف حدة أزمة الكهرباء في البلاد.

وأوضح أن الوزارة تعمل حاليا من اجل تشغيل ثلاث محطات احداها في بنها بسعة 750 ميجاوات وأخرى في شمال الجيزة 2250 ميجاوات والثالثة في العين السخنة بطاقة 1650 ميجاوات كان من المفترض ان تدخل الخدمة هذا العام لكنها ستتأخر بعض الشيء نتيجة لمشاكل.

وقال «هذا العام كان من المقرر أن نضيف 2800 ميجاوات دخل منها 1300 ميغاوات من محطة أبوقير لكن لدينا مشاكل في محطتي بنها وشمال الجيزة...المشكلة ليست في المحطات وإنما في ربط المحطة بالشبكة لمشاكل من بينها الانفلات الأمني ومشاكل تتعلق بالعمال».

وأضاف إمام أن اسباب أزمة الكهرباء عديدة من بينها زيادة الفاقد في التيار الكهربائي وتغير مناخ البلاد حيث اصبحت درجات الحرارة تصل إلى 43 درجة مئوية وهو ما يؤثر بشدة على الاستهلاك.

وقدر الفاقد في التيار بين 10.5 و11 بالمئة مقارنة مع 5.5 6.0- في المئة قبل الثورة قائلا «هذا الرقم يمثل 1500 ميغاوات وهو ليس أمرا هينا».

معهد السياسات نظم دورة اقتصادية

نظم معهد السياسات الاقتصادية في صندوق النقد العربي امس في مقره في أبوظبي دورة « إدارة الإقتصاد الكلي والعمليات النقدية «..وذلك بالتعاون مع بنك انكلترا المركزي.

ويشارك في الدورة التي تستمر خمسة أيام / 32 / مشاركا من / 17 / دولة عربية.

وقال الدكتور جاسم المناعي مدير عام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي في كلمته الإفتتاحية للدورة..إن الأزمة المالية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية أفرزت العديد من الظواهر التي يجب التوقف عندها ودراستها والاستفادة منها..لافتا إلى أن أولى هذه الظواهر هي أن سلامة النظام المالي على درجة كبيرة من الأهمية وإذا لم يتم مراقبة وتنظيم هذا النظام بشكل سليم فإن تداعيات مصاعبه ستكون مكلفة ماديا حتى على الصعيد الاجتماعي.

وأكد في هذا الصدد ضرورة أن يتم العمل على تقوية وتفعيل إدارة المخاطر لدى المؤسسات المالية كافة كما يجب العمل على تفعيل اختبارات التحمل لمعرفة مدى قدرة المؤسسات المصرفية على تحمل الظروف الضاغطة.

3 عوامل تؤثر على المصانع المحلية

فرض العقوبات على الشركات الإيرانية سينعكس على العرض في سوق البتروكيماويات

إيران تخسر 3 إلى 5 مليارات دولار شهريا بسبب العقوبات الدولية

فرضت الولايات المتحدة عقوبات على صناعة البتروكيماويات الإيرانية في أحدث مسعى لتقييد التمويل للبرنامج النووي الإيراني.

ووضعت وزارة الخزانة الأمريكية ثماني شركات إيرانية للبتروكيماويات مملوكة أو تسيطر عليها الحكومة في القائمة السوداء، ومن بين تلك الشركات بندر إمام وبوعلي سينا وموبين للبتروكيماويات.

وتخسر إيران 3 إلى 5 مليارات دولار شهريا بسبب العقوبات التي تفرضها الأسرة الدولية على صادراتها النفطية بسبب برنامجها النووي حسب ما أعلن عنه مسؤول كبير في الخزانة الأميركية. وحول تأثير وضع الثماني شركات البتروكيماوية الإيرانية على صادرات الشركات السعودية قال ل«الرياض» المستشار الاقتصادي فضل بن سعد البوعينين أن التأثير الأكبر المتوقع حدوثه كنتيجة مباشرة للعقوبات الأميركية على الشركات البتروكيماوية الإيرانية مرتبط بالدخل الإيراني؛ على أساس أن صناعة البتروكيماويات يمكن أن تكون الصناعة الأهم في الإيرادات الإيرانية بعد النفط؛ بل إنها تعتبر قناة تحايلية تمكنت إيران من خلالها في تجاوز عقوبات النفط المفروضة عليها.

مضيفا بأن الإيرادات الإيرانية ستتقلص كثيرا بعد هذا القرار؛ كما أن إنتاج إيران من المواد البتروكيماوية سيتقلص كنتيجة مباشرة للقيود الأميركية وهذا سينعكس على العرض في سوق البتروكيماويات. معتقدا أن تأثير ذلك سيكون محدودا جدا.

وأمام هذه المستجدات قال البوعينين إنه ربما تستفيد الصادرات السعودية بنسبة طفيفة من تقلص الصادرات الإيرانية؛ وهذا أمر طبيعي فتوقف صادرات إحدى دول المنطقة ينعكس إيجابا على الدول المنتجة الأخرى؛ إلا أن الاستفادة ستكون محدودة.

وأشار إلى أن المؤثرات الأخرى غير المرتبطة بالصادرات الإيرانية ومنها الطلب العالمي؛ والإجراءات الحمائية المتوقع فرضها على الصادرات السعودية من قبل بعض الدول؛ ومتغيرات تكلفة اللقيم المحلي؛ قد تكون أكثر تأثيرا مستقبلا على الصادرات المحلية.

وكان ديفيد كوهن مساعد وزير الخزانة المكلف أكد أن ترسانة العقوبات خصوصا الأميركية والأوروبية خفضت صادرات النفط الإيرانية بحوالي 50 في المئة منذ ديسمبر 2011.